الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٣٠**

الخميس، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ٤٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/73/85)

مشروع القرار (A/73/L.3)

مشاريع التعديلات (A/73/L.9 **حتى** A/73/L.16)

السيدة ماكغواير (غرينادا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد غرينادا البيانات التي أدلي بها باسم الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/73/PV.29).

تأخذ غرينادا الكلمة بصفتها الوطنية للتكلم بشأن البند ٤٣ من جدول الأعمال، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

بداية، أود أن أنوّه بحضور السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا.

وتتمسك غرينادا بمعارضتها الجلية للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على حكومة كوبا وشعبها. وهذا الأمر مدعاة لقلق شديد بالنسبة لغرينادا. وتشارك غرينادا المجتمع الدولي شعوره الواسع النطاق بإدانة هذه التدابير الانفرادية المفروضة على دول ذات سيادة. وبما أن هذه الإجراءات تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإن الحصار في حد ذاته يتعارض مع المبادئ التي حددتها الوثيقة التأسيسية.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا بأمل وتقدير، خطوات من جانب حكومة الولايات المتحدة ترمي إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا ومواصلة تنفيذ تغييرات عدة في السياسة العامة. ولكن، للأسف، شهدنا أيضا عكس تلك التدابير.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وترى غرينادا أن العدول عن جهود التقارب التي بُذِلت بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا أمر مؤسف. ولذلك فإننا نحثّ الطرفين على العودة إلى الحوار بحسن نية.

ونواصل معارضتنا الشديدة للقوانين والتدابير التي تنتهك وتعرقل السيادة، والسلامة الإقليمية، والمساواة، والتجارة أو الملاحة على الصعيد الدولي، لأي دولة. واليوم، فإننا نجدد دعوتنا بشدة إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإلغاء أو إبطال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على حكومة كوبا وشعبها.

وتواصل غرينادا الاعتقاد أنه، بدعم من تعددية الأطراف في المجتمع الدولي، لا يزال هناك أمل في العودة إلى تطبيع العلاقات بين الحكومتين بروح من المصالحة الحقيقية والمخلصة، وفي أن يصبح هذا الحصار المفروض بصورة انفرادية من آثار الماضي. ولا يمكننا أن نكافح بصدق للتغلب على الصعوبات التي تبدو هائلة في هذا العالم إلا بتوحيد كلمتنا.

لذلك تدعو غرينادا إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر المفروض على جمهورية كوبا، وتكرر تأكيد تأييدها الثابت لمشروع القرار A/73/L.3 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيانات التي ادلي بها أمس ممثلو المغرب ومصر وفنزويلا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، ومجموعه الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/73/PV.29).

أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، وأتمنى له طيب الإقامة بيننا.

وكما حدث في مناسبات سابقة على مر السنين، يسر غينيا الاستوائية غاية السرور أن تأخذ الكلمة بشأن هذه المسألة الهامة، وهي ضرورة رفع الحصار المفروض على كوبا. وعلى غرار السنوات السابقة وبثبات، ينضم وفدنا بشكل قاطع إلى صخب أصوات ١٩٣ دولة عضوا من اصل ١٩١ دولة عضو في الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الحصار الذي استمر لأكثر من نصف قرن، وما برح يضر بالشعب الكوبي النبيل، اقتصاديا وتجاريا ثقافيا واجتماعيا.

ولتوضيح تطور الحالة ومواقف البلدان بالإحصاءات، في ١٩٩٢ صوتت ٥٩ دولة مؤيدة لقرار ذلك العام، مقابل ٣ أصوات، وامتناع ٧١ دولة عن التصويت وغياب ٤٦ دولة (القرار ١٩/٤٧). وفي عام ٢٠٠٠، صوتت ١٦٧دولة مؤيدة للقرار، مقابل ٣ أصوات، وامتناع ٤ دول عن التصويت، وغياب ١٥ دولة (القرار ٢٠/٥٥).

وفي عام ٢٠١٥، صوت ممثلو ١٩١ بلدا مؤيدين لمشروع القرار مقابل ٢، ولم يمتنع أي عضو عن التصويت (القرار ٥/٧٠). وفي عام ٢٠١٦، صوت ممثلو ١٩١ بلدا مؤيدين ولم يعترض أي عضو على مشروع القرار فيما امتنع عضوان عن التصويت (القرار ٥/٧١). وفي عام ٢٠١٧، صوت ممثلو ١٩١ بلدا مؤيدين مقابل ٢، ولم يمتنع أي عضو عن التصويت (القرار ٤/٧٢).

وفي عام ٢٠١٦، غمرنا شعور بالتفاؤل أن نشهد أخيرا تحقيق هذه الرغبة التي طال انتظارها، عندما اتخذت حكومة الولايات المتحدة، في ظل حكم رئيسها آنذاك باراك أوباما، إدراكا منها للنداءات العالمية المدوية ودعوة الأغلبية الساحقة إلى إنهاء الحصار، مبادرات وقرارات لتلبية هذا المطلب العالمي الذي يكاد يجمع عليه أعضاء الأمم المتحدة وسكان العالم بشكل عام، والشعب الكوبي بوجه خاص. بل إنه جرى فتح بعثات دبلوماسية لكلا البلدين وتبادل كبار قادة الولايات المتحدة وكوبا الزيارات. واستؤنفت الرحلات الجوية التجارية واتُخذت تدابير أخرى، مما بشر بآفاق واعدة بقرب الرفع التام للعزلة المفروضة من جانب واحد على كوبا ووضع نهاية لها.

وإذ نضع تلك التطورات الإيجابية التي شهدها عاما ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في الاعتبار، يغتنم وفد بلدنا فرصة هذه الجلسة مرة أخرى – كما فعل وسيظل – لتوجيه نداء إلى حكومة الولايات المتحدة لمواصلة السير على الطريق الذي رسمه بالفعل الرئيس أوباما من خلال التنفيذ الكامل للقرار ٤/٧٢ بشأن الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا بجميع جوانبه. ونعول على حكومة الولايات المتحدة للإصغاء إلى هذه المناشدات وهذا النداء وأن توافق، نتيجة لذلك، على مواصلة وتعزيز الإجراءات التي بدأت بالفعل لكفالة ألا تكون هذه المسألة مدرجة في جدول الأعمال عندما تُعقد الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة في عام ٢٠١٩ وأن تكون قد أصبحت، بحلول ذلك الوقت، في ذمة التاريخ.

وعلى الرغم من الحصار والعزلة اللذين تفرضهما الولايات المتحدة من جانب واحد، تمكنت كوبا من تحقيق مستويات مرتفعة جدا في دليل التنمية البشرية، حيث أنها تنفذ برنامجا نشطا ومثمرا جدا للتعاون بين بلدان الجنوب، يشمل عشرات البلدان من مختلف أنحاء الكوكب – بما في ذلك بلدي، جمهورية غينيا الاستوائية. وهو تعاون واسع النطاق في مجالي التعليم والصحة. وإذا كانت كوبا قد حققت مستويات تنمية ممتازة في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية وغيرها من القطاعات، فهل يمكن أن نتصور الذرى التي كان يمكن لهذا البلد الشجاع أن يبلغها لو أنه لم يتعرض لهذا الحظر الظالم والحصار؟

فمن دون هذا الحظر والحصار، لكانت كوبا قد استخدمت كل إمكاناتها الإنتاجية والعلمية والتجارية والثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية والرياضية، ولكان تأثيرها أكبر بكثير، بما يعود بالنفع ليس على كوبا والبلدان التي تتعاون معها فحسب، ولكن أيضا على الكثير من البلدان الأخرى في المجتمع الدولي.

ختاما، تؤكد جمهورية غينيا الاستوائية مجددا إدانتها ومعارضتها للحصار المفروض على كوبا، وتعرب عن تضامنها الكامل مع حكومة وشعب كوبا، وتهيب مرة أخرى بحكومة الولايات المتحدة الحالية استخدام الآليات التي أنشأتها بالفعل الحكومة السابقة والعمل في إطار الأمم المتحدة من خلال الشروع دون شروط في رفع الحصار المفروض على كوبا.

السيد سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يرحب بالسيد برونو رودريغس باريا، وزير خارجية كوبا.

ويؤيد وفد ميانمار البيانات التي أدلت بها فنزويلا ومصر وسنغافورة باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على الترتيب.

يضم وفد بلدي صوته إلى أصوات الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة في الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والذي لا يوجد له مبرر على الإطلاق في نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد.

فميانمار تؤمن بالمبادئ الأساسية المتمثلة في المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نعارض تطبيق الحصار بما يتجاوز نطاق الولاية القضائية وتسييس مسائل حقوق الإنسان، لأن ذلك يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم، فقد دأب وفد بلدي على تأييد القرار السنوي بشأن هذا الموضوع منذ ٢٦ عاما والتصويت مؤيدا له، وسنواصل القيام بذلك اليوم.

لقد تسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ٥٦ عاما في معاناة كبيرة لشعب كوبا. ويؤثر الحصار بشدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشعب الكوبي، وخاصة النساء والأطفال.

ونحن نفهم تماما ما يكابده شعب كوبا من معاناة ومشقة ونتعاطف معه كلية، لأننا تعرضنا نحن أيضا في الماضي القريب ولفترة تزيد على عقدين لجزاءات أحادية الجانب.

ولذلك، رحبنا بشعور كبير بالأمل بالتقارب بين كوبا والولايات المتحدة إثر استئناف العلاقات الدبلوماسية والزيارة الرسمية التي قام بها لاحقا الرئيس أوباما إلى هافانا في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت على القرار ٥/٧٥، المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وكانت كل هذه التطورات خطوات إيجابية ومشجعة نحو إنهاء الحصار الانفرادي المستمر منذ ٥٦ عاما، الأمر الذي كان من شأنه أن يفيد كلا البلدان.

وتود ميانمار أن نشجع الولايات المتحدة وكوبا على مواصلة الحوار والمفاوضات لتحقيق التطبيع الكامل للعلاقات الثنائية على أساس مبدأي المساواة في السيادة والاحترام المتبادل. ومن شأن الرفع الكامل للحصار تخفيف الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي، ومن ثم مساعدته في جهوده الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب. ومن شأنه أيضا أن يسهم في التنمية الاقتصادية لكلا البلدين – الولايات المتحدة كوبا – وكذلك في السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة برمتها.

ونحن مقتنعون بأن الولايات المتحدة وكوبا لديهما من الحكمة والقدرة ما يكفل التغلب على هذه المشكلة السياسية التي طال أمدها بين البلدين. وستواصل ميانمار دعم كل الجهود البناءة لإنهاء الحصار في أقرب وقت ممكن.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كوبا.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن التعازي لسكان وسلطات مدينة بيتسبرغ وولاية بنسلفانيا والولايات المتحدة إثر الأحداث التي وقعت في معبد ”شجرة الحياة“ وراح ضحيتها ١١ شخصا. كما نعرب عن تعازينا لشعب وحكومة إندونيسيا في الكارثة الجوية التي وقعت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، والتي قضى ١٨٩ شخصا نحبهم فيها.

في ٢٥ حزيران/يونيه، خضع آدم لوبيث ماسياس، وهو صبي عمره ١٨١ يوماً، لعملية جراحية لتصحيح عيوب خلقية في القلب، من خلال استبدال الشرايين الكبيرة، وهي مشكلة خلقية يتم من خلالها توسيع الشرايين. وقد استمرت الجراحة خمس ساعات. وأدت حالته غير المستقرة وانخفاض ضغط الدم بعد ذلك، وبطء ضربات القلب، إلى استمرار بقاء عظم القفص الصدري مفتوحا إلى غاية ٢٩ حزيران/يونيه، أي لمدة ٩٦ ساعة.

ويمنع هذا الحصار الأطفال الكوبيين الذين يعانون من انخفاض ضربات القلب بعد العملية الجراحية بسبب عدم كفاية الدم الذي يضخه القلب، وهو أكثر مضاعفات جراحة القلب عند الأطفال، من الحصول على أفضل علاج، وهو جهاز مساعدة بطين القلب للأطفال، الذي تصنعه شركة هرتوير في ماساتشوستس، وشركة ترتيك، في بليزانتون في ولاية كاليفورنيا، وتحميانه ببراءات اختراع. كيف يمكن قياس معاناة الطفل الصغير وعائلته؟ تعافى آدم بفضل مهنية وتفاني الطاقم الطبي الكوبي والجهود التي يبذلها بلد بأكمله.

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اضطرت روثا إستر نافارو راميريث، التي ولدت في الأسبوع ٣٧، إلى الخضوع لعملية جراحية. وكانت في ذلك الوقت تبلغ من العمر ١٤ شهراً، وكان لديها تشوه في عمل الوريد الرئوي، أي عندما يمتزج الدم الذي يوجد فيه أكسجين، مع الدم الذي ليس فيه أكسجين. ثم عانت الفتاة من الرجفان البطيني، الذي يتجلى في ضربات القلب السريعة وغير المنتظمة، وخلال ٢٧ يوماً من القلق الكبير لوالديها عليها، تم علاجها من ارتفاع ضغط الدم

الرئوي، أو زيادة ضغط الدم في الشرايين الصغيرة للرئة، بدون أن تتمكن من تلقي الدواء المناسب، أكسيد النيتريك المستنشق، الذي لا يمكن الحصول عليه بسهولة في حالات الطوارئ ونقله بالطائرة، لأنه قابل للاشتعال وقابل للاحتراق ويتطلب شروطاً خاصة للنقل عن طريق البحر. ولم يكن هنالك حصار، لكنا تمكنا من طلب الدواء بسرعة من الشركة الأمريكية دتيكس أوميدا، التي تنتج الدواء المفيد والنظام الذي يسمح بإعطائه للمريض، وتم إنقاذ روثيتا على الرغم من قساوة تلك السياسة.

وهناك طفلة في الثالثة عشرة من عمرها من غوانتانامو مصابة بورم خبيث، وطفل صغير يبلغ من العمر خمس سنوات من هافانا يعاني من ورم بين جذع الدماغ والمخيخ، ولا يمكنني الكشف بوضوح عن اسمهما، ولم يتح لنا علاجه بالدواء الأمثل لحالته وهو تيموزوليد، المنتج في الولايات المتحدة، على الرغم من أنهما قد شفيا لحسن الحظ من مرضهما.

إن شركة إيلومينا هي الشركة الرائدة عالمياً في التشخيص التتابعي، الذي يضمن تشخيص السرطان بأكثر دقة ممكنة، وبشكل أساسي الطب الدقيق والعلاج المخصص للمرضى. وعادة ما يشترط موردو الأدوية المخصصة، هذا النوع من التشخيص قبل تزويد المرضى بها.

وفي عام ٢٠١٧، توفي ٢٢٤ شخصاً لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في كوبا بسبب عدم تمكنهم من الحصول على تلك العلاجات بسبب الحظر. وفي العام الماضي، رفضت أكثر من ٣٠ شركة في الولايات المتحدة، بما في ذلك أجلنت وكوك ميدكل، وترمو فيشير ساينتفيك، بيع الأدوية والإمدادات والمعدات الضرورية لنظامنا الصحي لشركة ميديكوبا، أو لم تستجب لطلباتها المتكررة. ولا يسع أي أم في هذه القاعة أو على هذا الكوكب إلا أن تتأثر للحالات التي وصفتها.

إن الضرر البشري الناجم عن الحصار، الذي يعتبر بمثابة عمل إبادة جماعية بموجب المادة ٢ (ب) و (ج) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، لا حدود له. بل إنه يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. ولا يمكن تصور مدى المعاناة البشرية. وظل هدف الحصار، الذي بدأ مع الحرب الباردة، بلا تغيير على مر الزمن. إن المذكرة السرية المشهورة الصادرة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠ عن نائب مساعد وزير الخارجية، ليستر مالوري، هي التي توجه سياسة كوبا الحالية لإدارة الولايات المتحدة، حيث تنص على ما يلي:

> ”لا توجد معارضة سياسية فعالة ..... وتتجلى الوسيلة الوحيدة الممكنة للتقليل من الدعم الداخلي للنظام، في الاستياء والسخط بسبب عدم الرضا والمصاعب الاقتصادية ... ويجب استخدام كل الوسائل الممكنة فورا لكي تصبح الحالة الاقتصادية سيئة في كوبا ... ومنع انتقال الأموال والإمدادات إلى كوبا لخفض المعروض النقدي والأجور الحقيقية، من أجل إحداث الجوع ونشر اليأس ومن ثم الإطاحة بالحكومة“.

وعلى سبيل الاستثناء، فإننا نرحب بالتوقيع مؤخرا على اتفاق، بموجب ترخيص خاص كان قائما منذ عام ٢٠١٦، والذي أنشأ مشروعا مشتركا بين وكالة التسويق التابعة للمركز الكوبي للمناعة الجزيئية ومركز روزويل بارك للسرطان، والذي سيسمح ببيع اللقاحات العلاجية المصنعة مع التكنولوجيا الكوبية لعلاج سرطان الرأس والرقبة والرئة في الولايات المتحدة. وبموجب ترخيص خاص صادر في عام ٢٠١٧، سيُسمح لكوبا أيضا بشراء ٨١٠ ٠٠٠ جرعة من وسائل منع الحمل الهرمونية مسجينا، من إحدى فروع شركة بايير في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلاوة على ذلك، فإن الحصار يشكل العقبة الرئيسية أمام تدفق المعلومات وإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع الكوبيين، لأنه يعيق الاتصال ويجعله أكثر تكلفة في الأرخبيل، ويقيّد الوصول إلى

منصات وتكنولوجيات واستخدامات الفضاء السيبراني، للقيام بأعمال تهدف إلى تغيير النظام.

كما يعرقل الحصار التبادلات الثقافية والأكاديمية والعلمية والرياضية وداخل المجتمع المدني. وفي ظل ممارسة هذه السياسة العدائية، لم تتقيد حكومة الولايات المتحدة، تحت ذرائع لا تصدق ولأسباب سياسية بالطبع، بعدد تأشيرات الهجرة للكوبيين المتفق عليها كجزء من اتفاقيات الهجرة السارية. وجعلت جمع شمل العائلات والزيارات المؤقتة من قبل الكوبيين إلى بلدهم، أكثر صعوبة وزادت من التكلفة وقيدت العلاقات الأسرية.

ويشكل الحصار انتهاكا صارخا وجسيما ومنهجيا لحقوق الإنسان الكوبي، وكان وما زال يشكل عقبة رئيسية أمام العديد من الأجيال التي تتوق إلى الرفاه والازدهار.

كما تؤثر هذه السياسات على الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار ظالم لمواطني الولايات المتحدة، إذ أنه يقيد ظلما وتعسفا حرية السفر إلى كوبا – الوجهة الوحيدة المحظورة عليهم في العالم.

إن حكومة الولايات المتحدة تتلاعب بفجاجة وتقوم بتسييس الرغبة العالمية في كفالة حقوق الإنسان للجميع وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تعديلات مشاريع القرارات من A/73/L.9 إلى A/73/L.16، التي اقترحتها لغرض وحيد هو إفساد طبيعة وتركيز القرار السنوي ضد الحصار، الذي اعتمدته الجمعية العامة ٢٦ مرة، وبهدف اختلاق ذريعة لإيجاد نوع من التأييد الدولي لمواصلة إحكامه، وهو ما لن تسمح به الجمعية العامة. وتعترف مذكرة شائنة عممتها وزارة الخارجية في الأسبوع الماضي على الدبلوماسيين المعتمدين، أحمل نسخة منها في يدي، بأن ”إن تعديلاتنا المقترحة ترمي إلى تناول السبب الأساسي للحظر.“ وفي نفس الوثيقة، تشير وزارة الخارجية باستخفاف فج إلى أنه،

> ”تمت الإشارة بشكل مباشر، العام الماضي، إلى أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يقوض الجهود الجماعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد سمعنا [آراء الوفود] مدوية وواضحة. ومن الواضح أن أعمال كوبا تهدد تلك الأهداف، ولتنفيذها تنفيذا كاملا، نحتاج إلى دعم [تلك الوفود] بشأن التعديلات.“

وذلك إقرار بعدم احترام سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة للأمم المتحدة، وعدم احترام وزارة الخارجية للأمم المتحدة وتعددية الأطراف والجمعية العامة، التي نعتتها العام الماضي، بأنها ”مسرحية سياسية“ (A/72/PV.38، صفحة ١٢) إن هذه المذكرة التي تم تعميمها مؤخرا تسخر حقا من التعددية ومن اللياقة في السياسة الدولية ومن هذه الجمعية العظيمة والعالمية والديمقراطية.

وكذلك أود أن استرعي الانتباه لأن المذكرة تشير ضمنا على نحو مضلل إلى أنه سبق الاتفاق على نص التعديلات لكي يتم خلسة إدخال محتويات أخرى تشير إلى مسألة أخرى، من قبل هيئة أخرى وبلد آخر. مرة أخرى، نشهد ممارسة الكذب والخداع والفجور في الخطاب السياسي. إن مشروع التعديل A/73/L.7، الذي كان في الأصل تعديلا واحدا يتألف من ثماني فقرات، تحول لاحقا إلى ثمانية تعديلات منفصلة، بنية وحيدة تتمثل في إثارة اللبس وإضاعة الوقت وإرهاق الجمعية. إنها خدعة غير أخلاقية. إذا رغبت حكومة الولايات المتحدة في النظر في مبادرات تتعلق بحقوق الإنسان أو أهداف التنمية المستدامة وطرحها للتصويت، فإننا على استعداد للقيام بذلك على الفور وبرعاية أي جهاز، وفي أي وقت وفي إطار أي بند من بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وسنواصل العمل على تشجيع الحوار والتعاون باعتبارهما الوسيلة الوحيدة لتحقيق تقدم في ممارسة حقوق الإنسان، وسنواصل مشاركتنا النشطة والبناءة في مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل، ونواصل تعاوننا مع كل آلية من آلياته العالمية.

لا تملك حكومة الولايات المتحدة أي سلطة أخلاقية لانتقاد كوبا أو أي بلد آخر في مجال حقوق الإنسان. ونحن نرفض تلاعبها المتكرر بها لغايات سياسية والمعايير المزدوجة التي تصاحب ذلك. إن حكومة الولايات المتحدة مسؤولة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. فهي البلد الذي استخدم أسلحة نووية ضد سكان مدنيين. وهي البلد الذي يطور أسلحة الدمار الشامل. وهي حاليا تبدأ سباقا جديدا للتسلح. وهي تقوم بتحسين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية شديدة الفتك والأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وهي تستخدم الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي للأغراض العسكرية. وحكومة الولايات المتحدة هي التي أقامت دكتاتوريات عسكرية ونظمت انقلابات دموية.

وقد تسببت حكومة ذلك البلد، بالحروب التي شنتها في السنوات الأخيرة، في وفاة الملايين من الناس، كثير منهم من المدنيين الأبرياء، فضلا عن موجات اللاجئين وما ترتب على ذلك من معاناة إنسانية. ولجأت حكومته إلى عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختطاف والتعذيب. إنها تحتجز سجناء إلى أجل غير مسمى في فراغ قانوني، في القاعدة البحرية في غوانتانامو – وهي أرض اغتصبتها منا بصورة غير قانونية – من دون الحصول على دفاع قانوني أو محاكم أو الإجراءات القانونية الواجبة.

وقد ارتكبت حكومة الولايات المتحدة انتهاكات لحقوق الإنسان ضد مواطنيها، وخاصة الأمريكيين من أصل أفريقي ومن أصل أمريكي لاتيني والأقليات واللاجئين والمهاجرين. يعيش ٤٠ مليون مواطن أمريكي في الفقر و ٥٢ مليون في مجتمعات فقيرة، في بلد يتمتع بهذا الثراء. ينام أكثر من نصف مليون من مواطنيها في الشوارع، وهو ما لم تذكره السفيرة. وحولي ١٢ في المائة من الأمريكيين لا يتمتعون بالتأمين الصحي، وستحرم الحكومة مليون شخص من ذوي الدخل المنخفض منه. والتعليم الجيد ليس في متناول الغالبية العظمى من الناس، الذين لا تمثلهم حكومتهم ولا تدافع عنهم. إن تكافؤ الفرص في الولايات المتحدة هو أضغاث أحلام. والحكومة التي يشكل وفد الولايات المتحدة جزءا منها تتألف من أثرياء يملكون الملايين ويتبنون سياسات وحشية.

وتتقاضى المرأة ٨٢ في المائة مما يتقاضاه الرجل مقابل أداء نفس العمل، بينما تتقاضى المرأة الأمريكية من أصل أفريقي ٦٤ في المائة والمرأة من أصل أمريكي لاتيني ٦٢ في المائة. والاتهامات بالتحرش الجنسي واسعة الانتشار. ويبلغ متوسط ثروة الأسرة من البيض سبعة أضعاف متوسط ثروة الأسر المنحدرة من أصل أفريقي. ومعدل وفيات الأطفال الأمريكيين من أصل أفريقي الذين تقل أعمارهم عن عام واحد يعادل ضعف معدل وفيات نظرائهم من الأطفال البيض. واحتمال وفاة الأمهات الأمريكيات من أصل أفريقي أثناء الولادة يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف احتمال وفاة الأمهات من البيض – ويمكن إنقاذ حياة نصفهن بتحسين الرعاية الصحية المقدمة لهن، وهو أمر لا تذكره وزارة الخارجية.

هناك اختلاف في الأنماط العرقية لنزلاء السجون في الولايات المتحدة، وفي مدة العقوبات بالسجن، وفي استخدام عقوبة الإعدام، التي تطبق أيضا على القصر والأشخاص المعوقين ذهنيا، وفي المروعة جراء أسلحة الشرطة.

وتقوم حكومة الولايات المتحدة ببناء الجدران، وفصل القصر، بمن فيهم الأطفال الشباب، عن آبائهم المهاجرين واحتجازهم في الأقفاص. وتزداد المعلومات المغلوطة واحتكار منصات الاتصالات الرقمية وإعداد المحتوى. وحكومة الولايات المتحدة تتدخل بشكل سافر في العمليات الانتخابية والشؤون الداخلية لمعظم دولنا. وهي تحاول الإطاحة بالحكومة الشرعية لجمهورية فنزويلا البوليفارية بالقوة، وفي الوقت نفسه تشن حملة تشهير فظيعة، مُهددةً بالعمل العسكري وداعيةً إلى العنف

والانقلاب. وهي تتدخل في جمهورية نيكاراغوا وتحاول زعزعة استقرارها. وهي تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات. وحكومة الولايات المتحدة تسعى إلى ممارسة الهيمنة الإمبريالية في الأمريكتين لدينا، مُحتجةً مرة أخرى بمبدأ مونرو العدواني والخطير والذي عفا عليه الزمن، ومُستخدمةً دبلوماسية السفن الحربية. وقد أعادت نشر أسطولها الرابع وزادت عدد وقدرات قواعدها العسكرية في المنطقة.

وليست الولايات المتحدة طرفا سوى في ٣٠ في المائة من الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان، وهي تعترف بالحق في الحياة، والسلام، والتنمية، والأمن، والغذاء، ولا تعترف بحقوق الطفل. ولا غرابة في أنها انسحبت من مجلس حقوق الإنسان. لقد اختطفت المصالح الخاصة للشركات النظام السياسي في الولايات المتحدة، الفاسد بطبيعته.

والكلمات والخطاب السياسي أمور مهمة حقا. ولها أهميتها. فبالشيطنة وإيجاد الأعداء عن طريق الدعاية التي تستهدف المعارضين السياسيين والمؤسسات والفئات الاجتماعية، فإنها تنشر التفرقة وتؤجج العنف وجرائم الكراهية والحروب. والإفلات من العقاب الذي تتمتع به جماعات الضغط في مجال الأسلحة هو السبب في ازدياد جرائم القتل، بما في ذلك تلك التي تشمل المراهقين. لقد شهدنا تفاقم مستويات السياسة القذرة، والابتذال، وانعدام البعد الأخلاقي، والكذب، والتلاعب بحدود الدوائر الانتخابية لأغراض سياسية، والتلاعب بقوائم الناخبين. فقد مُنع ستة ملايين من الأمريكان ذوي الدخل المنخفض من التصويت في الانتخابات الرئاسية السابقة، ويرجح أنهم سيُمنعون من التصويت يوم الثلاثاء المقبل. وفي فلوريدا، ٢١ في المائة من الناخبين الأمريكان من أصل أفريقي محرومون من المشاركة في الانتخابات.

والضرر التراكمي القابل للقياس الكمي الناجم عن نحو ستة عقود من الحصار يبلغ ٦٧٨ ٩٣٣ بليون دولار مع مراعاة انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب. وبدولارات الوقت الحاضر، فإن الحصار قد تسبب في ضرر قدره أكثر من ٤٩٩ ١٣٤ بليون دولار من التعويضات المالية. وفي العام الماضي وحده، تسبب الحصار لكوبا في خسائر بنحو ٣٢١ ٤ بليون دولار. ولو حصلت كوبا على الإيرادات التي لم تستطع الحصول عليها من تصدير السلع والخدمات، ولو لم تتكبد التكاليف المرتبطة بإعادة التوجيه الجغرافي للتجارة، الذي يضطر بلدنا للحفاظ على مخزونات كبيرة للغاية، لازداد الناتج المحلي الإجمالي لكوبا بمعدل سنوي متوسط يبلغ حوالي ١٠ في المائة، بأسعار اليوم، على مدى العقد الماضي.

وفي مواجهة هذه التحديات، نجحت كوبا في تحقيق التقدم الاقتصادي وتقديم تعاون دولي داعم واسع النطاق – تعوقه حكومة الولايات المتحدة على نحو متزايد – بالرغم من الحصار وحظر الحصول على الخدمات الائتمانية المتعددة الأطراف، وبلغت في الوقت نفسه مستويات معترف بها دوليا في مجال التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية. ولا يزال الحصار هو العقبة الرئيسية أمام تنفيذ الخطة الوطنية لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ويقوض ممارسة حق الشعب الكوبي في تقرير المصير، والسلام، والتنمية، والأمن، والعدالة.

إن الحصار يشكل انتهاكا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهو عمل من أعمال العدوان والحرب الاقتصادية ينتهك السلام والنظام الدولي. كما ينتهك القواعد المعترف بها دوليا للتجارة وحرية الملاحة. وينتهك مبادئ إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، ويتعارض مع توافق الآراء الذي توصلت إليه جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والعالم. ويتسبب في عزلة حكومة الولايات المتحدة ويحط من سمعتها، ويدعو إلى رفض المجتمع الدولي.

إننا نعيش وقتا يتسم بتزايد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وانتشار الحروب غير التقليدية، والانتهاكات الجسيمة لسيادة الدول، وسياسات الهيمنة من خلال استخدام القوة،

ومحاولات إعادة فرض نظام أحادي القطب، وانتهاكات القانون الدولي، والخرق المشؤوم والتعسفي للمعاهدات الدولية، وانتشار الجزاءات الانفرادية والحروب التجارية، الناجمة أساسا عن الطابع المجحف والاستعلائي لإمبريالية الولايات المتحدة، القائمة كما هو الحال دائما على مبادئ الليبرالية الجديدة، وفلسفة المصادرة وما يسمى بالسلام القائم على القوة. ونتيجة لذلك، تستفحل مسائل دولية خطيرة، ويزداد الفقر وعدم المساواة، ويشتد أثر دورات الرأسمالية غير العقلانية وغير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وتتزايد سرعة تغير المناخ بشكل مطرد اقترانا بكل آثاره السلبية، والتهديد النووي بلغ مستوى شديد الخطورة.

وعلاوة على ذلك، فإن فرض الحصار خارج إقليم الدولة قد اشتد بصورة وحشية، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير المعوقة التي تؤثر على المعاملات المالية والعمليات المصرفية والائتمانية لكوبا على الصعيد الدولي. فقد طلبت أكثر من مائة مصرف إقفال حسابات سفاراتنا ومكاتبنا التمثيلية في الخارج. وقد قامت إما باحتجاز الأموال المتجهة إلى كوبا أو رفض تنفيذ تحويلات من وإلى بلدنا، بما في ذلك الأموال المخصصة للأغراض الإنسانية، مثل تلك التي تهدف إلى معالجة آثار إعصار إيرما في كوبا، أو للمشاريع الكوبية تضامنا وتعاونا مع دول أخرى.

إن هذا الحصار يتنافى مع الميثاق والقانون الدولي، وتطبيقه العدواني خارج إقليم الدولة يضر بسيادة جميع الدول.

ومنذ الاحتلال العسكري لكوبا عام ١٨٩٨ من جانب الولايات المتحدة لعرقلة استقلالنا، الذي حصلنا عليه في كفاح طويل وملحمي، اتسمت علاقتنا بجهود حكومة الولايات المتحدة للتحكم في مصير كوبا في مواجهة عزم الشعب الكوبي الذي لا يلين للدفاع عن استقلالنا وتقرير مصيرنا. إن كوبا اليوم دولة مستقلة تماما. وهي سيدة مصيرها، تقيم العلاقات على أساس الاحترام وتتمتع بأواصر الصداقة والتعاون مع جميع بلدان العالم. وقد حققنا ذلك من خلال التضحيات التي قدمتها أجيال عدة، وسندافع عنها مهما كان الثمن.

مع الولايات المتحدة، لدينا علاقات دبلوماسية، وبعض حالات الحوار الرسمي، وبعض التعاون المتبادل المنفعة في عدد محدود من المجالات. ولكن السمة المميزة لعلاقاتنا الثنائية لا تزال هي الحصار الاقتصادي والتجاري المالي الذي يعاقب كل شعب كوبا انطلاقا من الهيمنة والتعصب الأيديولوجي والانتقام السياسي. وفي خضم الخلافات العميقة القائمة بين كوبا والولايات المتحدة، نحن على استعداد للسعي إلى تعايش سلمي قائم على الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة ومصلحة الشعبين.

والشعب الكوبي سيستمر في تقرير شؤوننا الداخلية بحرية في إطار من الوحدة الوثيقة، تماما كما نفعل في النقاش العام حول مشروع الدستور الجديد، وكما سنفعل في الاستفتاء الوشيك لاعتماده. وليس هناك مجال – ولن يكون – لتدخل دولة أجنبية. ولا بد لي أن أعلن أن تصعيد البيانات والأعمال والتهديدات من جانب حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا ليس له من هدف سوى تصعيد مناخ التوتر الثنائي، وفي إطار هذا السيناريو، يتزايد ظهور الشخصيات العامة ذات التاريخ التآمري الطويل لإثارة الأزمات الثنائية.

وكما ذكر الرئيس ميغيل دياس – كانيل برموديس في ٢٦ أيلول/سبتمبر في هذه القاعة،

”ستظل كوبا دائما مستعدة للمشاركة في الحوار والتعاون على أساس الاحترام والمساواة في المعاملة. ولن نقدم أي تنازلات تؤثر على استقلالنا وسيادتنا الوطنية. ولن نقايض مبادئنا أو نقبل إملاء الشروط.“ (A/73/PV.8، صفحة ٤٤)

إن الكوبيين من جميع الأجيال سيلتزمون بالولاء الثابت لمثال خوسيه مارتي، ويعلنون بنفس اقتناعه أن بحار الجنوب

والشمال قد تندمج وأن ثعبانا قد يفقس من بيضة النسر قبل أن نتخلى عن جهودنا لجعل الوطن حرا ومزدهرا.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال.

تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال للبت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/73/L.3 ومشاريع التعديلات الواردة في الوثائق من A/73/L.9 إلى A/73/L.16.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، لعرض مشروع القرار A/73/L.3.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر بعمق جميع من أعربوا عن رفضهم للحصار المفروض على بلدنا. ولمواطني جميع الدول، وللأغلبية المتزايدة من الأمريكيين الذين انضموا إلينا في هذه القضية من أجل السلام والعدل وحسن النوايا والكرامة الإنسانية، وباسم الشعب الكوبي البطل والمتفاني والداعم، أطلب من الحاضرين التصويت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/73/L.3، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا. لقد بدأت عملية اعتماد مشروع القرار، وأفهم أن أي تدخل فيما يتعلق بالمضمون سيشكل انتهاكا للقواعد. سيدتي الرئيسة، آمل أنكم ستعملون على إنفاذ تلك القواعد.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة لعرض مشروع التعديلات الواردة في الوثائق A/73/L.9 إلى A/73/L.16.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): هذه هي السنة السابعة والعشرون التي تجري فيها الجمعية العامة هذا التصويت. وفي كل سنة، باستثناء واحدة، صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار هذا. وإذ يجري حاليا إنشاء مشروع القرار هذا، فإن الولايات المتحدة ستعارضه مرة أخرى اليوم.

تقوم كوبا وحلفاؤها بنفس الشيء كل عام. إنهم يقترحون مشروع قرار يلومون فيه الولايات المتحدة على الفقر والقمع والافتقار إلى الحرية في كوبا. يلومون أمريكا زورا على كل أنواع الأشياء الشريرة، حتى الإبادة الجماعية. لكن مشروع القرار هذا لا يغير شيئا. إنه لا يساعد أسرة كوبية واحدة. ولا يطعم طفلا كوبيا واحدا. ولا يحرر سجينا سياسيا كوبيا واحدا. ومن يؤيدون مشروع القرار هذا في كل عام يخطئون. وسبب فرضنا للحصار كان ولا يزال إنكار كوبا للحرية ولأبسط حقوق الإنسان للشعب الكوبي. والولايات المتحدة ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب الكوبي حتى تُسترد حقوقه وحرياته. نقطة ومن أول السطر. إننا لن نتراجع.

وفي العام الماضي انضمت إلينا دولة واحدة فقط في التصويت معارضين للقرار ٤/٧٢ حسنا، وتلك رفقة طيبة. فليست لدينا مشكلة في أن نقف لوحدنا دفاعا عما نؤمن به وسنفعل ذلك بكل فخر إذا لزم الأمر. لكن المؤسف للغاية فيما يتعلق بمشروع القرار هذا كل عام، هو أنه مجرد إضاعة لوقت الجميع وليس معارضة الولايات المتحدة له وحدها. وفي هذه المرة أيضا شعرت البلدان بأن بوسعها أن تتحدى الولايات المتحدة، ولكنها لا تسبب الضرر للولايات المتحدة بفعل ذلك، بل إنها تسبب الضرر حرفيا للشعب الكوبي في كل مرة تجعل فيها النظام يظن أن معاملته لشعبه مقبولة ولا غضاضة فيها.

وما زلنا نعقد هذه المناقشة على مدى ٢٧ عاما ولكن دون أن يتغير شيء في كوبا – أو فلنقل لم يحدث شيء أفضل على أقل تقدير. ويدعي مؤيدو مشروع القرار A/73/L.3 أن حدوث تغير في سياسة الولايات المتحدة سيحدث التغيير في حياة

الشعب الكوبي على نحو ما. بيد أن حكومة كوبا لا تشاطرهم ذلك الرأي. والدليل أنها استجابت لنعومة سياسة الرئيس أوباما إزاء كوبا بمزيد من القمع السياسي عوضا عن التخفيف من وطأته. وليس الوضع المؤسف للحريات وحقوق الإنسان في كوبا مجهولا لأي من في هذه القاعة، بما في ذلك البلدان التي تصوت تلقائيا القرار نفسه في كل عام.

والدليل على ذلك البيانات التي أدلت بها البلدان خلال هذه المناقشة السنوية. فالكثيرون منا يعربون عن اهتمام عميق بانعدام حرية التعبير والتجمع في كوبا، وكذلك إجراءات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، علاوة على وضع المرأة والعمل. لقد استمعنا بعناية إلى البيانات التي قدمها زملاؤنا من البلدان المشاركة في هذه المناقشة ودرسنا تعليقاتها في العام الماضي وأخذنا رسائلها على محمل الجد. واضطلعنا على البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في العام الماضي ونعرب عن اتفاقنا التام معه. ودعا الاتحاد الأوروبي كوبا إلى:

”منح مواطنيها كامل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دوليا، بما في ذلك حرية التجمع وحرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات“ (A/72/PV.38، صفحة ٣٤).

وبالأمس، تكلمت العديد من البلدان أصالة عن نفسها والمجموعات الإقليمية وأعربت عن شعورها بالقلق لتحقيق أهداف الرفاه وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في كوبا (انظر A/73/PV.29). وفي العام الماضي، أعرب الممثل الدائم لغابون عن القلق نفسه أثناء حديثه باسم المجموعة الأفريقية (انظر A/72/PV.38). وأعرب سفير سنغافورة، متحدثا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، عن العزم عن القضاء على الفقر وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في كوبا تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة (المرجع نفسه). وكرر ذلك التأييد ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين متحدثا باسم الجماعة الكاريبية، مثلما فعل السفير من كوت ديفوار متحدثا باسم منظمة التعاون الإسلامي، وسفير فنزويلا الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (المرجع نفسه). وعلاوة على ذلك، دعا، بصفتهم الوطنية، الممثلون الدائمون للهند وجنوب أفريقيا والمكسيك وإندونيسيا وتشاد وسانت كيتس ونيفيس كوبا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر A/72/PV.38 و A/72/PV.39).

ودرسنا عبارات التأييد من قبل الدول الأعضاء لضمان الحرية وحقوق الإنسان في البلدان تفتقر إلى هذه الحريات كما هو الحال في كوبا. فعلى سبيل المثال، هناك أوجه تشابه بين معاناة الشعب الكوبي في ظل ديكتاتورية كاسترو الديكتاتورية ومن خلفوه في الحكم، ومعاناة الشعب الإيراني أثناء فترة الحكم الاستبدادي لأئمة طهران. ومثلما فعل نظام كاسترو يواصل النظام الإيراني اضطهاد المعارضة بعنف ويسجن ويقتل معارضيه السياسيين، وينتهك حقوق النساء والأقليات الدينية والإثنية. ومثلما فعلت دكتاتورية كاسترو خربت حكومة طهران اقتصاد البلد لصالح نظامها ومحسوبيه. وتستخدم كلتا الحكومتين تلك الأموال المسروقة لتمويل أعمالها العدوانية في الخارج.

وتعتمد الجمعية العامة سنويا مشروع قرار يدين انتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان. وفي العام الماضي، اعتمد القرار ١٨٩/٧٢ بتأييد ٨١ من الدول الأعضاء. وقررت إحدى وثمانون دولة استخدام وقت الجمعية ومكانتها للقيام بأفضل ما ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة. وأيدت ثمانون من الدول مستخدمة في ذلك نفوذ المجتمع الدولي برمته صون مبادئ السلام والأمن وحقوق الإنسان في إيران.

وهي لم تفعل ذلك لمجرد التشدق بتلك المبادئ، بل وضعتها في مشروع قرار ثم طرحته للتصويت فيما بعد. وقد حالفها النجاح في ذلك. ولكن الأهم من ذلك، انتصار قضية حقوق الإنسان في إيران. وقد مضى الوقت كثيرا لكي تفعل

الجمعية العامة ما فعلته لأجل كوبا للأسباب ذاتها. وكيف للوفود أن تبدي هذا القدر من الاهتمام لإيران وليس لكوبا؟ ويجب على البلدان التي تشعر بالقلق إزاء اعتقال المعارضين السياسيين والصحفيين وعدم الوصول إلى شبكة الإنترنت وكذلك السلطة المطلقة الحكومة فيما يتعلق بتقييد حرية السفر داخل كوبا وإلى خارجها أن تتاح لها فرصة التصويت حتى يتسنى تسجيل مواقفها، وكذلك موقف الجمعية نفسها.

وليست لدى الأمم المتحدة القدرة أو السلطة لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. غير أن الأمم المتحدة تتمتع بقدرة فريدة على بعث رسالة معنوية للدكتاتور الكوبي. وينبغي أن نستخدم أصواتنا لكي نفعل ما قد يمكّن فعلا من تحسين حياة الشعب الكوبي. واقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إجراء عدد من التعديلات على مشروع القرار A/73/L.3 وقد وردت هذه التعديلات مباشرة من الدول الأعضاء. وهي تجسيد لأملها في احترام حقوق الإنسان في كوبا. وقدمت الدول الأعضاء محتويات تلك التعديلات، والعبارات الواردة فيه هي عباراتها.

وفي هذا العام، سيُطلب من الوفود التصويت ليس على الحصار الأمريكي فحسب، بل أيضا على وجود السجناء السياسيين في كوبا وانعدام حرية التعبير في البلد واضطهاد العمال. وفي هذا العام، ستتاح للوفود الفرصة لاتخاذ إجراء من شأنه أن يبعث برسالة واضحة إلى شعب كوبا مفادها أن العالم لا يتجاهل معاناتهم.

وعلى مدى عقود من الزمن ما برحت الجمعية العامة عاجزة عن الاضطلاع بدور قيادي في الدعوة إلى حياة أفضل للشعب الكوبي. ولكن أصبح بوسعها اليوم القيام بذلك. أدعو الجمعية إلى التصويت لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الكوبي على نحو يشمل العديد من البلدان الأخرى. وأدعو الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدين لمشروع القرار على جميع التعديلات التي اقترحتها الولايات المتحدة. وندعو الجمعية العامة اليوم إلى أن تثبت للعالم أنها تدافع عن حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

وأود أن أقول مرة أخرى لشعب كوبا أن الولايات المتحدة ستواصل الوقوف إلى جانبه، بغض النظر عما يفعله الآخرون. وسوف نقف إلى جانبهم حتى يأتي اليوم الذي يمكننا أن نتضامن فيه معا بوصفنا شعوبا حرة على هدفنا المشترك.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/73/L.9 والتعديلات من A/73/L.3 إلى A/73/L.16.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. وأرجو من الوفود التي تأخذ الكلمة لتعليل تصويتها أن تفعل ذلك مرة واحدة فقط، أي إما قبل أو بعد النظر في جميع مشاريع الوثائق المقدمة للتصويت.

السيد تشاروات (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ليختنشتاين، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا أثر ضار على الحالة الاقتصادية في البلد، ويؤثر سلبا على مستويات معيشة الشعب الكوبي. فالتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي سيؤديان دورا حاسما في وضع البلد على طريق النمو المستدام. ومن ثم، يرى الاتحاد

الأوروبي أن رفع الحصار يمكن أن ييسر انفتاح الاقتصاد الكوبي بما يصب في مصلحة الشعب الكوبي.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن التغيير الإيجابي في كوبا سيتحقق بصورة أفضل من خلال مشاركة أوثق على جميع المستويات – الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الاقتصادي – وكذلك من خلال التواصل بين الشعوب. ولذلك، فإننا نأسف بشدة لإعادة تطبيق الإدارة الحالية للولايات المتحدة للقيود على العلاقات بين الولايات المتحدة مع كوبا. إن إجراءات تقييد سفر الأفراد بشكل ذاتي بصفة خاصة ليس من شأنه أن يحد من إمكانية الانخراط مع الشعب الكوبي فحسب، بل ومن شأنه أيضا أن يضرب القطاع الخاص المتنامي في كوبا، الذي استفاد كثيرا من زيارات الأفراد هذه.

وإلى جانب الأثر الضار لهذا الحصار على المواطنين الكوبيين العاديين، فإن الجزاءات الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة وغيرها من التدابير الإدارية والقضائية الأحادية، تؤثر سلبا على المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. وما برحنا نعارض بقوة وباستمرار أي تدابير من هذا القبيل، نظرا لما لها من آثار تتعدى الحدود الإقليمية على الاتحاد الأوروبي، في انتهاك لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموما. ولا يمكننا أن نقبل بأن تعيق التدابير المفروضة بشكل انفرادي علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا. ولذلك، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لائحة تنظيمية وإجراءات مشتركة للحماية من التدخل الذي لا داعي له والمشاكل لمواطني الاتحاد الأوروبي والمؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية ممن يعيشون أو يعملون أو يديرون أعمالا في كوبا.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل الولايات المتحدة إبداء الاحترام التام والتنفيذ الكامل للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الذي عقد في لندن في أيار/مايو ١٩٩٨. وشمل هذا الاتفاق الإعفاء من أحكام البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون، والتزام حكومة الولايات المتحدة بمقاومة أي قانون مستقبلي متجاوز للحدود الإقليمية من هذا النوع، وتفاهماً فيما يتعلق بقواعد تعزيز حماية الاستثمار.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن فتح الأبواب والانخراط الأوثق هما طريق العمل مع كوبا. يصادف ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الذكرى السنوية الأولى للتطبيق المؤقت لاتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا. لقد وضع الاتفاق علاقاتنا الثنائية على أساس قانوني جديد ومتين ويحدد خطة للانخراط البالغ الأهمية مع كوبا من شأنها أيضا أن تتيح لنا أيضا دعم كوبا ومرافقتها في طريقها نحو تحقيق الإصلاح والتحديث. كما سنعمل على تعزيز الحوار والتعاون بشأن المسائل التي لا نزال نختلف بشأنها خلافا جوهريا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا أقام حوارا بشأن حقوق الإنسان بوصفها ركيزة أساسية لعلاقتنا. وجاء الاجتماع الرسمي الأول للحوار، الذي عقد في أجواء بناءة ومنفتحة، في الشهر الماضي.

ونكرر مناشدتنا الحكومة الكوبية منح مواطنيها كامل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دوليا، بما في ذلك حرية التجمع وحرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات، والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوجيه دعوات إلى المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة لزيارة كوبا.

ونحيط علما على النحو الواجب بالتعديلات التي اقترحتها الولايات المتحدة. لقد أثار هذه الشواغل بالفعل العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الاستعراض الدوري الشامل الأخير لكوبا في مجلس حقوق الإنسان. ومع ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أنه ليس لها مكان في مشروع القرار الحالي،

الذي يتناول موضوعا مختلفا واقتصاديا إلى حد كبير. وفي سياق شديدة حساسية، لا ينبغي الخلط بين المواضيع المنفصلة. ينبغي تجنب أي تعديلات لا تتصل مباشرة بالموضوع لأنها يمكن أن تثير لبسا لا مبرر له بشأن المسألة.

عقب تغيير القيادة عبر الأجيال الذي حدث في كوبا في نيسان/أبريل الماضي وفي سياق عملية الإصلاح الدستوري الجارية، ندعو كوبا غلى متابعة خطة شاملة للإصلاح والتحديث، وتوسيع نطاق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ هذه الإصلاحات بطريقة من شأنها أن تعالج الشواغل الرئيسية للسكان الكوبيين والتطلعات المشروعة للشعب الكوبي من أجل المزيد من فرص المشاركة في تشكيل مستقبل بلدهم.

ومن خلال اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، يعرض الاتحاد الأوروبي على كوبا شراكة متسقة وموثوقة لدعمها خلال سعيها لإصلاح نموذجها السياسي والاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية، بينما نواصل تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ونرى أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة لا يسهم في تعزيز تلك الأهداف، بل يعرقل تحقيقها. وعليه، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع لصالح مشروع القرار A/73/L.3.

السيد بلانشارد (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): كما فعلت دائما، ستصوت كندا لصالح مشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا (A/73/L.3).

وفيما يتعلق بتعديلات الولايات المتحدة المقترحة على مشروع القرار A/73/L.3، فإن كندا ستصوت ضدها.

(*تكلم بالفرنسية*)

تود كندا أن توضح أنه بالتصويت ضد هذه التعديلات، فإنها لا تصوت على مضمون التعديلات نفسها. والسبب في تصويت كندا ضد هذه التعديلات التي اقترحتها الولايات المتحدة هو أن مشروع القرار هذا ليس الإطار المناسب للنظر في امتثال كوبا لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

السيد كابامبوي (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل وقت ليس ببعيد، في قاعة الجمعية العامة ومن على هذا المنبر، توقف العالم بأسره فيما أشاد زعيم تلو زعيم بواحد من أعظم البشر، نيلسون مانديلا. أشدنا بفضائله ومبادئه والسلام والمصالحة اللذين دعا إليهما وعاش بها. وفي نهاية المطاف، فقد التزمنا جميعا بعقد من السلام. كانت لحظة جميلة، وأقتبس هنا كلمات الرئيس السابق للولايات المتحدة، باراك أوباما، ”تجربة يمكن أن نتعلم منها“.

يمكن تلخيص حياة مانديلا وفلسفته وما دافع عنه في كلمة واحدة، أوبونتو، التي تعني الإنسانية أو الضمير. لا توجد الإنسانية في الإعلانات الكبرى التي نصدرها أو المشاريع والبرامج الضخمة التي نضعها كمبادرات للعمل الخيري. بل تتحدد إنسانيتنا في الأشياء البسيطة والصغيرة والعادية التي نفعلها كل يوم مع بعضنا البعض ومن أجل بعضنا البعض وضد بعضنا البعض.

وإذ ننظر في مشروع القرار المعروض علينا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا (A/73/L.3)، دعونا نسأل أنفسنا بروح من الضمير، هل نرتقي إلى مستوى الاختبار ونموذجية أوبونتو، الإنسانية، التي أشدنا جميعا بأن مانديلا ارتقى إلى مستواها؟

إن بلدي، زامبيا، يختلف اختلافات عديدة مع الكيفية التي تدار بها شؤون كوبا يوما بعد يوم، وكذلك مع الكيفية التي تدار بها الولايات المتحدة الأمريكية يوما بعد يوم. في الواقع، لدينا العديد من الاختلافات مع الكيفية التي يدار بها كل بلد في العالم يوما بعد يوم. بيد أن ما نعرفه وعلى استعداد للدفاع

عنه دون مواربة هو أن هذه الاختلافات في المنظور بشأن الحياة وبشأن الحكم وحق شعب كل بلد في أن يتخذ قراراته بنفسه، وفقا لتاريخه وثقافته وظروفه. ما ليس عليه خلاف، ولا ينبغي أبدا أن يكون عليه خلاف، هو أن مجرى الحياة، مجرى الإنسانية الذي يجري في عروق كل كوبي، هو ذات المجرى الذي يجري فينا وفي كل أمريكي.

علمت مؤخرا كيف أن دوائر إنفاذ القانون الأمريكية ترفض استخدام عبارة ”الحبس الجماعي“ لوصف ظاهرة ارتفاع معدل سجن قطاع من السكان مقارنة بقطاعات أخرى.

وقالوا إن كل شخص قد ألقي القبض عليه كفرد وحوكم كفرد على كل جريمة مرتكبة وبناء على نوع الأدلة المحددة المتعلقة بكل جريمة اتهم بها كل فرد. وكما أن أوساط إنفاذ القانون في الولايات المتحدة ترفض التوصيف الجماعي، ينبغي لحكومة الولايات المتحدة ألا تواصل العقاب الجماعي لشعب كوبا، بفرض الحصار على أناس عاديين لم يرتكبوا أي جريمة على الإطلاق ضد حكومة أو شعب الولايات المتحدة.

وعندما نقف على هذا المنبر ونقول ما نقوله، فإننا لا نفعل ذلك كعصابة من الغوغاء، الناعقين طلباً لدماء الولايات المتحدة. ولدينا قول شائع في بلدي: صديقك الحق هو الذي يكشف لك عيوبك. والولايات المتحدة صديق مخلص. ونحن نقول هذه الأشياء لمناشدتها التحلي بالأوبونتو – الإنسانية – في معاملة شعب كوبا. ونقول هذه الأشياء لنناشد الولايات المتحدة الوفاء بالمعايير العالية التي حددتها لنفسها – معايير الديمقراطية التي تلزمنا جميعاً، إذا اخترنا ممارسة الديمقراطية، بقبول قرار الأغلبية لأن الغالبية العظمى من العالم – وهم أعضاء الأمم المتحدة – قد صوتوا المرة تلو الأخرى مؤيدين لهذا القرار الذي يدعو الولايات المتحدة إلى رفع الحصار.

إن الولايات المتحدة بلد كبير وقوي، وهي بلد عظيم. وكما جاء في الكتاب المقدس: كُلُّ مَنْ أُعْطِيَ كَثِيراً يُطْلَبُ مِنْهُ كَثِيرٌ. وليست العظمة في القدرة على الإخضاع، بل في القدرة على مساعدة الآخرين على النهوض والإلهام. وليست العظمة في القدرة على التدمير، بل في القدرة على الإصلاح والبناء. وليست العظمة في القدرة على الحصول على امتياز من السلطة، بل في القدرة على استخدام السلطة لحماية الصغير والضعيف وتمكين غير القادر.

وإني ألتمس منكم جميعاً أن نتعلم من شجرة النخيل التي تتحمل العاصفة تلو العاصفة. وتلك العظمة لا تكمن في القدرة على الوقوف منتصباً وصلباً، بل في القدرة على الانحناء إلى مستوى منخفض، إلى مستوى الذين أوقعتهم هبّات الرياح أرضاً، والنهوض بهم.

وسيصوَّت وفد بلدي مؤيداً لمشروع القرار.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبتُّ الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/73/L.3، المعْنوَن ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

ووفقاً للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، ستبتّ الجمعية أولاً في مشاريع التعديلات الواردة في الوثائق من A/73/L.9 إلى A/73/L.16، الواحد تلو الآخر.

وقبل الشروع في البت في مشروع القرار A/73/L.3 ومشاريع التعديلات من A/73/L.9 إلى A/73/L.16، أود أن أبلغ الأعضاء بأن عدة وفود خاطبتني بشأن موضوع الأغلبية المطلوبة لاعتماد مشاريع المقترحات. وإذ أحيط علماً بالبيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في المناقشة، سأطرح للنظر في الجمعية العامة مسألة ما إذا كانت أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين مطلوبة لاعتماد مشروع القرار A/73/L.3 والتعديلات الواردة في الوثائق من A/73/L.9 إلى A/73/L.16، وفقاً للقاعدتين ٨٣ و ٨٤ من النظام الداخلي.

وأعطي الكلمة أولاً للوفود التي ترغب في أخذ الكلمة تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل اتخاذ أي قرار، ينبغي أن يكون من الواضح تماماً لجميع الدول الأعضاء أن المقترحات المعروضة في إطار البند ٤٣ من جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، هي مسائل هامة بموجب المادة ٨٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

ولدى تخصيص بنود جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، على النحو المبين في الوثيقة A/73/252، أدرجت الجمعية العامة البند ٤٣ – كما فعلت على مدار أكثر من عقد من الزمان – تحت العنوان ”صون السلام والأمن الدوليين“. وتنص المادة ٨٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة على أنه

> ”تتخذ الجمعية العامة قراراتها في تعديلات المقترحات المتعلقة بمسائل هامة، وفي الأجزاء التي تُطرح للتصويت بصورة مستقلة من هذه المقترحات، بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين.“

ولذلك، فإن اعتماد مشروع القرار A/73/L.3 ومشاريع التعديلات الواردة في الوثائق A/73/L.9 و A/73/L.10 و A/73/L.11 و A/73/L.12 و A/73/L.13 و A/73/L.14 و A/73/L.15 و A/73/L.16 يتطلب تأييداً من أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين.

وكما شهدت الجمعية العامة، فإنني أطلب، وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، اعتبار البند ٤٣ مسألة هامة وألا تُعتمد جميع هذه المشاريع، بما في ذلك مشاريع التعديلات، إلا بأغلبية الثلثين. وستقدّر كوبا تصويت البلدان مؤيدة لهذا الاقتراح بالتصويت بنعم على هذا المقترح المقدم من كوبا.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): في هذه المرحلة، أود أن أوضح أن هذه المسألة ستسوّى، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة، بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين المصوتين.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تلزم أغلبية بسيطة لاعتماد التعديلات المقترحة من جانب الولايات المتحدة على مشروع القرار. ولا يرقى مشروع قرار كوبا وتعديلاتنا عليه إلى المستوى المطلوب لأغلبية الثلثين.

فهي تتعلق فقط بالمسائل الاقتصادية الاجتماعية وحقوق الإنسان. وأود أن أحيل إلى الأعضاء قرارا اتخذته الجمعية في ٢٢ حزيران/يونيه، قررت فيه الجمعية أن اعتماد قرار بشأن جمهورية مولدوفا (القرار ٢٨٢/٧٢) يخضع لأغلبية بسيطة من الأعضاء الحاضرين والمصوتين . وإن خضع ذلك القرار – بشأن القوات العسكرية لروسيا في مولدوفا – لأغلبية بسيطة، فمن المؤكد أن هذا القرار، بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، مع مشروع التعديلات ذات الصلة، يخضع أيضا لأغلبية بسيطة.

وأحث جميع الدول الأعضاء على التصويت معارضين لقرار وجوب الحصول على أغلبية الثلثين.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

ننتقل الآن إلى البت في مسألة ما إذا كان الأمر يتطلب أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين لاعتماد مشروع القرار A/73/L.3 ومشاريع تعديلاته.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا

وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، دومينيكا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، أوكرانيا، بربادوس، بيرو، جمهورية مولدوفا، جورجيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، توفالو، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كوت ديفوار، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان

بأغلبية ١٢٦ صوتا مقابل ٩ أصوات، مع امتناع ٥٢ عضوا عن التصويت، قررت الجمعية العامة أن أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين كانت مطلوبة لاعتماد مشروع القرار A/73/L.3 ومشاريع تعديلاته.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قررت الجمعية أن أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين مطلوبة لاعتماد مشروع القرار A/73/L.3. وبناء على ذلك، وعملا بالمادة ٨٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإن أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين مطلوبة أيضا لاعتماد مشاريع التعديلات من A/73/L.9 إلى A/73/L.16.

نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/73/L.3 ومشاريع التعديلات من A/73/L.9 إلى A/73/L.16.

تبت الجمعية الآن في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/73/L.9.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إسرائيل، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، إريتريا، إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، وأوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، وجزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، دومينيكا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، الصومال، الصين، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هندوراس

الممتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، توفالو، تونس، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، العراق، عمان، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، كرواتيا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

رفض مشروع التعديل A/73/L.9 بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٦٧ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفد اليمن الأمانة العامة بأنه كان يعتزم التصويت معارضا لمشروع القرار.]

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/73/L.10.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إسرائيل، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، إريتريا، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان،

أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، دومينيكا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان وسورينام، سيراليون، سيشيل، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هندوراس، اليمن

الممتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، توفالو، تونس، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا وسان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، عمان، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، كرواتيا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان

رفض مشروع التعديل A/73/L.10 بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٦٥ عضوا عن التصويت.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/73/L.11.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إسرائيل، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، إريتريا، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية،

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، دومينيكا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، وموزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هندوراس، اليمن

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، توفالو، تونس، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، عمان، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، كرواتيا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان

رفض مشروع التعديل A/73/L.11 بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٦٦ عضوا عن التصويت.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/73/L.12.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إسرائيل، جزر مارشال، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إسواتيني، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة

العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الكويت، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، عمان، بالاو، باراغواي، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تونس، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي

بموجب ٤ أصوات مقابل ١١٤ صوتاً، وامتناع ٦٥ عضواً عن التصويت، رفض مشروع التعديل A/73/L.12

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/73/L.13.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إسرائيل، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إسواتيني، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الكويت، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، عمان، بالاو، باراغواي، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تونس، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي

رفض مشروع التعديل A/73/L.13 بعد أن نال ٣ أصوات مقابل ١١٤ صوتاً، وامتناع ٦٥ عضواً عن التصويت، .

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/73/L.14.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إسرائيل، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إسواتيني، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الكويت، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل

الأسود، هولندا، نيوزيلندا، عمان، بالاو، باراغواي، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تونس، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي

رفض مشروع التعديل A/73/L.14 بعد أن نال ٣ أصوات مقابل ١١٤ صوتاً، وامتناع ٦٦ عضواً عن التصويت.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/73/L.15.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إسرائيل، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إسواتيني، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الكويت، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، عمان، بالاو، باراغواي، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تونس، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي

رفض مشروع التعديل A/73/L.15 بعد أن نال ٣ أصوات مقابل ١١٤ صوتاً، وامتناع ٦٦ عضواً عن التصويت.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/73/L.16.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إسرائيل، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إسواتيني، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الكويت، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، عمان، بالاو، باراغواي، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تونس، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي

رفض مشروع التعديل A/73/L.16، بعد أن نال ٣ أصوات مقابل ١١٤ صوتاً، وامتناع ٦٦ عضواً عن التصويت.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/73/L.3 في مجموعه.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر

البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٨٩ صوتاً مقابل صوتين ودون امتناع أي عضو عن التصويت، A/73/L.3 (القرار ٨/٧٣).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): استغرب دائما حينما أسمع تصفيقا في القاعة في لحظات كهذه لأنه لا يوجد فائزون هنا اليوم، بل لا يوجد سوى خاسرين. لقد خسرت الأمم المتحدة. ورفضت الفرصة للحديث نيابة عن حقوق الإنسان.

يُلزم ميثاق الأمم المتحدة جميع البلدان في هذه القاعة بتعزيز السلم والأمن وحقوق الإنسان، لكن هذا الميثاق خُذل اليوم. ويذكرنا ذلك مرة أخرى بالسبب الذي يمل الكثيرين من الناس على الاعتقاد بأن الثقة في الأمم المتحدة كثيرا ما تكون في غير محلها. وتعرضت للخسارة أيضا البلدان التي تعلن أنها تؤمن بحقوق الإنسان. ويساورها شك له ما يبرره في أنها ستقوم

بالدفاع عما تؤمن به. والأهم من ذلك، أن الشعب الكوبي قد تعرض للخسارة أيضا. لقد ترُك مرة أخرى ليواجه أهواء دكتاتورية كاسترو الوحشية. وتخلت عنه الأمم المتحدة ومعظم الحكومات في العالم.

لكن الشعب الكوبي ليس وحده اليوم. فالولايات المتحدة الأمريكية تقف معه. أبناء الشعب الكوبي جيراننا وأصدقاؤنا وهم أبناء الله مثلنا. سيقف معهم الشعب الأمريكي إلى أن يستعيدوا الحقوق التي منحها الله لنا جميعا، وهي حقوق لا يحق لأي حكومة أن تحرم شعبها منها.

على الرغم من أن التصويت اليوم لا يثير الإعجاب، إلاّ أنه أمر منير للغاية. فذلك النور يسهم في قضية الحقيقة، التي هي الأساس الجوهري للحرية وحقوق الإنسان.

السيد بيرموديث ألفاريس (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الدائم للولايات المتحدة على عرض مشروع التعديلات التي قدمت في جلسة اليوم. لقد اختارت أوروغواي الامتناع عن التصويت على مشروع التعديلات المقترحة. لن يتكلم وفد بلدي عن مضمون الفقرات المقدمة للتصويت، بل عن مدى ملاءمتها والهدف منها.

إن أوروغواي من المدافعين بقوة عن حقوق الإنسان، وما فتئت تعمل بنشاط على تعزيزها. كذلك فإن أوروغواي جزء من الجهود الجماعية لضمان إدماج تلك الحقوق في أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تنفيذها بشكل فعلي. وسنواصل القيام بذلك في جميع المحافل المناسبة التي تتناول هذه المواضيع. نفهم أنه من غير الملائم في هذه الحالة المحددة إدراج مشاريع التعديلات التي تشير إلى هذه المسائل في نص القرار الذي أجمعت الدول الأعضاء كافة على دعمه عمليا لفترة تتجاوز ربع قرن.

أولا، إن المسائل المشار إليها في مشروع التعديلات لم تكن من القضايا التي تشكل جزءا من القرار ٨/٧٣. فموضوع القرار الذي نتناوله محدد وله وهادف، فهو يشير إلى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ثانيا، إدخال تلك التغييرات قد يحرف جوهر هذا القرار. ومن شأن هذه التغييرات أن تضعف الهدف الرئيسي والمحدد للقرار، ألا وهو إلغاء التدابير القسرية الانفرادية المطبقة منذ أكثر من ٥٠ عاما ضد هذا البلد الكاريبي. وقد يحول مشروع التعديلات تركيز القرار على رفع الحصار. ولأنها تعالج لمسائل كانت تتعلق بحقوق الإنسان، فإن أوروغواي لا تستطيع التصويت ضدها. ولهذا السبب، امتنعنا عن التصويت.

لا يمكن تبرير الحصار بأي شكل من الأشكال. ينبغي أن يبقى هذا القرار موجزا وواضحا وصريحا، ويعبر بكل جلاء وقوة عن عدم مقبولية ومشروعية الحصار لأنه ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق برفع هذا القرار للحصار، فنود قبل كل شيئ أن نرحب في هذه القاعة بوزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا، ونشكره على عرضه المفصل للقرار.

إن أوروغواي كما دأبت دوما، صوتت مرة أخرى لصالح القرار الذي قدمه الوفد الكوبي، على أن يكون مفهوما أن هذا الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على ذلك البلد يتعارض مع القانون الدولي وينتهك المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. إن موقف أوروغواي جزء من سياق احترام المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل، وكذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وهي المبادئ التي تكمن في صميم السياسة الخارجية لبلدي. أوروغواي ترفض من حيث المبدأ، الاعتراف بتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية للدول الأخرى، أو أي آلية أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر من شأنها أن تشكل إجراء أحادي الجانب تتخذه أي دولة، ويهدف إلى عدم الموافقة على القرارات المتخذة في المسائل السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية

أو غيرها من القضايا التي تخص دولة أخرى ذات سيادة. وفي هذا الصدد، لا يؤيد بلدي تنفيذ مسار التدابير الانفرادية التي تطبقها الولايات المتحدة ضد كوبا.

تؤمن أوروغواي أيضا بأن الجزاءات الانفرادية والقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية المفروضة على كوبا تؤدي إلى عواقب وخيمة للغاية على التنمية الاقتصادية في البلد وتقوض رفاه سكانه، لأنها تعوق الحق في التنمية المشروعة وتتسبب في أضرار مادية ضد كرامة الشعب الكوبي وسيادته. وبالتصويت لصالح القرار، تكرر أوروغواي مجددا التزامها بتعددية الأطراف، التي نعتبرها وسيلة مشروعة لتسوية المنازعات فيما بين الدول، وبوصفها أداة فعالة لتعزيز التعاون الدولي.

إن عملية التقارب بين كوبا والولايات المتحدة وتدابير الانفراج المتبادلة التي اعتمدت منذ بعض الوقت بهدف تحسين مناخ العلاقات الثنائية كانت خطوة تاريخية. وشكلت تقدما لم يسبق له مثيل، وأثبتت أن التفاهم أمر ممكن. تأسف أوروغواي لبرودة العلاقات الحالية بين البلدين، ونرجو العودة إلى طريق الحوار الثنائي، الذي يفضي إلى تحقيق فوائد السلام والتفاهم والاستقرار في منطقتنا.

السيدة كريسنامورثي (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): استهل كلمتي بشكر وزير خارجية كوبا على الإعراب عن التعازي والمواساة فيما يتعلق بحادثة الطيران الأخيرة في إندونيسيا.

لقد عارضت الجمعية العامة باستمرار فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي. ولذلك، من المؤسف أن تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى للنظر في التصويت على رفع الحصار.

إنّ إندونيسيا تؤكد من جديد إيمانها الراسخ بأن فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية إنما هي وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلد، وفي هذا الصدد، فإن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا يتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والمعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول، ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والقانون الإنساني الدولي. ومن هنا، انضمت إندونيسيا إلى أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتصويتها لصالح القرار ٨/٧٣ على النحو الذي اقترحته كوبا.

يساور إندونيسيا القلق إزاء الآثار السلبية للحصار الممتد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. فلا يزال الحصار يشكل عقبة للشعب الكوبي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إننا نؤيد الجهود الرامية إلى ضمان تمكن حكومة كوبا وشعبها من تحقيق التنمية المستدامة وأن تصبح كوبا جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي والتجاري والمالي العالمي. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو إلى الحوار والتعاون ورفع الحصار المفروض على كوبا.

السيدة يانيث لوثا (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أود بتعليل التصويت هذا أن أشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية إكوادور، السيد لينين مورينو غارسيس، في المناقشة العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر. في ذلك البيان، أشار إلى مقطع من إعلان استقلال الولايات المتحدة بشأن المساواة المتأصلة بين الجميع، من حيث

> ”أن جميع البشر قد خلقوا متساوين، وأن خالقهم منحهم حقوقا معينة غير قابلة للتصرف، وأن من بينها الحق في الحياة والحرية والسعي في طلب السعادة.“ (A/73/PV.6، صفحة ١٧)

وفي هذا الصدد، من غير المفهوم كيف أن بلدا يستند دستوره إلى تلك المبادئ والمفاهيم – القيم التي هي أساس النظام الدولي لحقوق الإنسان – يبقي على سريان أحكام الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا. ولذلك تكرر إكوادور مرة أخرى الإعراب عن قلقها من أن هذه المسألة لا تزال قيد

نظر الجمعية العامة، منذ أكثر من ربع قرن، دون إشارة واضحة تتعلق بالإلغاء الكامل لأحكام الحصار.

إن تقرير الأمين العام (A/73/85)، الذي يجمع الردود الواردة من الحكومات والهيئات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والكيانات المشاركة بصفة مراقبين في الجمعية العامة، يبرز الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية على كوبا نتيجة تنفيذ التدابير، فضلا عن تأييد المجتمع الدولي شبه الإجماعي لإنهاء الحصار.

لا يزال الحصار يقوض الرغبة المشتركة في تحقيق التعايش المتناغم فيما بين البلدان، لا سيما الآن حيث تسعى الجهود الجماعية إلى تعزيز وتسريع العمليات صوب التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها.

لقد دأب بلدي، وفقا لمبادئ القانون الدولي، وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، وبصرف النظر عن الميول السياسية أو الأيديولوجية، على التصويت مؤيدا هذا القرار الذي قدمته كوبا.

السيدة بيرد (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتفق أستراليا مع الولايات المتحدة على أنه لدى كوبا مسائل تتعلق بحقوق الإنسان يجب أن تعالجها. وسجلت أستراليا مؤخرا شواغلها رسميا من خلال البيان الذي أدلت به في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان لكوبا في عام ٢٠١٨.

بيد أننا لا نعتقد أن استخدام القرار ٨/٧٣، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا“، هو الوسيلة الملائمة لإثارة هذه الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك امتنعت أستراليا عن التصويت على مشاريع التعديلات، وتماشيا مع موقفنا الثابت، صوتت مؤيدة للقرار.

السيد كاراثو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤكد كوستاريكا من جديد التزامها التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتماشيا مع سياسة السلام والالتزام بتعددية الأطراف والاحترام الصارم للقانون الدولي، كرر بلدي التأكيد على دعمه التاريخي لكوبا بالتصويت مؤيدا للقرار ٨/٧٣ اليوم. لقد ظلت كوستاريكا متسقة في موقفها، على الصعيدين الإقليمي والدولي، بشأن ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا الذي يؤثر بشكل مباشر على الشعب الكوبي.

وفيما يتعلق بمشاريع التعديلات المقترحة على مشروع القرار، والتي تم التصويت عليها قبل التصويت على القرار، فقد شعرت كوستاريكا بأن تلك المقترحات ستغير نطاق القرار وتشوهه، وهذا هو السبب في أننا امتنعنا عن التصويت، من أجل الحفاظ على سلامة القرار والقصد النهائي منه.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على اقتناعنا بأنه لا يمكن معالجة الاختلافات بين البلدان وتسويتها إلا من خلال حوار صريح ومفتوح وشفاف في إطار القانون الدولي. إن كوستاريكا بتصويتها ضد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا، إنما أكدت مجددا رفضها التام للتدابير الأحادية التي تتخذ ضد أي دولة أخرى.

السيد فيرديير (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أرحب بحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا، وأن نشكره على عرضه المفصل جدا للقرار ٨/٧٣.

تؤيد الأرجنتين تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر، باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وممثل السلفادور، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

يتمثل موقف الأرجنتين التاريخي في وجوب إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا، والذي يتنافى مع القانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية،

وحرية التجارة والملاحة الدوليتين والتسوية السلمية للمنازعات. وفي إطار التزام الأرجنتين المطلق بميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف، فإنها تعارض استخدام التدابير القسرية الأحادية الجانب وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية، واعتماد ممارسات تجارية تمييزية. وعليه، فقد درجت الأرجنتين تقليديا على تأييد القرارات ضد الحصار، وانتقدت الحصار في كل مناسبة طرح فيها الموضوع في كل من المحافل الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى.

ويؤسفنا أن القوانين التي يستند إليها الحصار لا تزال سارية وأن تطبيقها لا يزال يشكل عائقا أمام التنمية الكاملة للشعب الكوبي. إن اعتماد هذا القرار الجديد ٨/٧٣ بأغلبية كبيرة يكرر التأكيد على رسالة المجتمع الدولي التي لا لبس فيها. وتعيد الأرجنتين تأكيد اقتناعها بأن بوسع الحوار دون شروط مسبقة بين الطرفين، الأمر الذي ينطوي على اعتراف الحكومتين المتبادل بأنهما متحاورين شرعيين ومتساويين، أن يحل جميع المشاكل المعلقة بين الولايات المتحدة وكوبا، بما في ذلك رفع الحصار.

السيد أروتشا رويث (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالترحيب بوزير الخارجية برونو رودريغيس باريا، وبشكر الأمين العام على عرض تقريره (A/73/85)، الصادر في ٢٩ آب/أغسطس.

لقد صوتت بنما مرة أخرى لصالح القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا“، وبالتالي جددنا التزامنا التاريخي بتأييد رفع التدابير التقييدية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة لكوبا. وبوصفنا بلدا يشجع الحوار القائم على الاحترام العام والتسوية السلمية للمنازعات، فضلا عن التجارة الحرة والممارسات الشفافة للتجارة الدولية، فإننا نشجع العلاقات الودية والتعاونية فيما بين الدول، على أساس القانون الدولي، والمساواة في السيادة، وعدم التدخل وعدم التعرض، وتقرير المصير للشعوب باعتبارها المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

وقد تابعت حكومة بلدي باهتمام وأعربت عن تأييدها الكامل للانفتاح الاقتصادي وتحديث كوبا لأنهما ينبئان بالأثر الإيجابي والفرص التي يولدانها لمنفعة شعبها. ولذلك اعتمدنا التدابير التي تعزز التبادل الاقتصادي والتجاري والسياحة بين بلدينا. وفي الآونة الأخيرة، عززنا المشاركة الهامة لقطاع الأعمال التجارية التي دعمتها مشاركة الرئيس خوان كارلوس باريا رودريغيس في معرض هافانا الدولي، كدليل على تأييد بنما الحازم لتعزيز العلاقات بين بلدينا.

وإذ نضع في اعتبارنا الأهداف العالمية التي حددناها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهدف عدم السماح بتخلف أحد عن الركب، يأمل بلدي و ١٢ مليون كوبي أن يكون الحوار دون شروط مسبقة، مع الامتثال الكامل لالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، هو مفتاح تحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية.

إن بنما، التي شهدت على أرضها التقارب التاريخي بين كوبا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٥، وهما بلدان صديقان لشعب وحكومة بنما، والذي أدى إلى مرحلة جديدة في تطبيع علاقاتهما، تعتقد اعتقادا راسخا أن استئناف الحوار الثنائي بين الحكومتين هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يسهم في التوصل إلى تفاهم وإقامة علاقات ودية، وهو الأمر الذي ما فتئ المجتمع الدولي ينادي به على مدى عقود.

ختاما، أعرب عن تأييد بنما للقرار ٨/٧٣، الذي جرى عرضه واتخاذه اليوم، وهو القرار الداعم لكوبا. وأؤكد مجددا رغبة بلدي الثابتة والقوية في الإسهام بشكل بناء في التغلب على المأزق الحالي بين هذين البلدين الشقيقين من منطقتنا.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت بيرو مؤيدة للقرار ٧٣/٨ ومعارضة لمشاريع التعديلات المقترحة على النص لأننا ارتأينا أنه من المهم الحفاظ على سلامة القرار الذي عرضه الوفد الكوبي، والمماثل في نطاقه للقرار الذي تتخذه الجمعية العامة باستمرار منذ عام ١٩٩٢، والذي ندعو فيه إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ذلك الحصار الذي تعارضه بيرو. ومع ذلك، أريد أن نوضح أننا فعلنا ذلك دون المساس باحترامنا وتعزيزنا التقليديين وغير المشروطين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، على النحو المنصوص عليه في دستور بيرو، فضلا عن كون ذلك إحدى أولويات سياستنا الخارجية.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق تعليل التصويت بعد التصويت.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في إطار ممارسة حق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن البيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة لا يترك خيارا لوفد بلدي سوى أن يمارس حقه في الرد. ونحن نعرب عن أسفنا العميق لاستخدام هذا المحفل كفرصة لاتهام بلدي بأكاذيب تؤكد الاتجاه المرضي لدى الولايات المتحدة لتشويه الحقائق عندما يتعلق الأمر بالدول التي لا تخضع لسياساتها المتناقضة وترفض اتباعها. ونحن نرفض هذه الجهود اليائسة لاستغلال هذا المحفل الدولي والتلاعب بأي مسألة لأغراض سياسية.

إن الولايات المتحدة تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي، بما في ذلك بانسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة – أو الاتفاق النووي الإيراني. كما أنها تتجاهل قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المتخذ بالإجماع، بما في ذلك من جانب الولايات المتحدة، وترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتُظهر نزعة انفرادية جنونية وتمارس سياسة إشعال الحروب. ويثير كل ذلك بالغ القلق ويشكل تهديدا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي على السواء. فالولايات المتحدة لا تملك أي سلطة أخلاقية لفرض آرائها على بلدي من خلال حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تنتهك بموجبه حكومة الولايات المتحدة الحقوق الإنسانية لأكثر من ٨٠ مليون إيراني.

ومن ثم، فإن الولايات المتحدة ليست في وضع يؤهلها لإلقاء مواعظ على أحد أو فرض إرادتها عليه. ونحن ندين بشدة السياسات المتناقضة والتدخلية لذلك البلد، ولا سيما تدخله المدمر في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أن تصبح إساءة استخدام ذلك البلد للأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، اتجاه مرضيا وتقليدا سائدا لتحقيق أغراضه السياسية.

ومن الجدير بالذكر أن هيئات معاهدات الأمم المتحدة ذات المصداقية قد أعربت عن قلقها العميق في ملاحظاتها الختامية إزاء التمييز ضد الأقليات العرقية والإثنية والقومية، لا سيما ضد الأمريكيين المنحدرين من أصول لاتينية وأفريقية في الولايات المتحدة. وإلى جانب الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، التي عارضت خطوات مماثلة أو لم تدعمها عن وعي في الماضي، فإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن هذه الممارسة المغرضة لا علاقة لها بالقضية الإنسانية أو بحقوق الإنسان وأنها ستضر بمصداقية الأمم المتحدة وآلياتها ذات الصلة.

ونتوقع أن يغتنم مسؤولو الولايات المتحدة الحاضرون هنا هذه الفرصة لكي يعتذروا بصدق عن أفعالهم الانفرادية والمتغطرسة وغير القانونية أيضا، التي تنتهك حقوق الإنسان في كوبا وفي بلدي والدول الأخرى التي فرضوا عليها جزاءات أو غزوا أراضيها أو تدخلوا فيها بشكل أو بآخر. فتجاهل الولايات

المتحدة للقانون الدولي والقواعد الدولية، فضلا عن تجاهلها لالتزاماتها، يثير السخط والاستياء في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.